جامعة عباس لغرور- خنشلة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

العولمة والتحول الديمقراطي

Globalization and democratization

- محاضرات خاصة بطلبة السنة الأولى ماستر دراسات استراتيجية وأمنية -

إعداد :
د/ حفظاوي سعيد

السنة الجامعية 2026/2025

المحور الأول: مفهوم النظام الدولي الجديد

أولا - تعريف النظام الدولي الجديد

ثانيا - خصائص النظام الدولي الجديد

ثالثا - أهداف النظام الدولي الجديد

المحور الثاني: مفهوم العولمة

أولا - تعريف العولمة

ثانيا - طبيعة العولمة

ثالثا - أسباب العولمة

رابعا - أبعاد العولمة

خامسا - أهداف العولمة

سادسا - مظاهر العولمة

سابعا- أدوات العولمة

ثامنا - آثار العولمة

المحور الثالث: مفهوم التحول الديمقراطي

أولا - تعريف التحول الديمقراطي

ثانيا - أسباب التحول الديمقراطي

ثالثا - المفاهيم المرتبطة بالتحول الديمقراطي

رابعا - خصائص التحول الديمقراطي

خامسا - أساليب التحول الديمقراطي

سادسا - مؤشرات التحول الديمقراطي

سابعا - تحديات التحول الديمقراطي

قبل الخوض في مفهوم العولمة لا بد من الحديث [1]عن مفهوم النظام الدولي الجديد الذي يعتبر كإطار زمني ارتبط تاريخيا ببروز مصطلح العولمة وتزايد كثافة ووتيرة استعماله في الأدبيات السياسية والاقتصادية والثقافية عموما.

المحور الأول: مفهوم النظام الدولي الجديد

إن النظام الدولي الذي أخذ يتبلور بعد نهاية الحرب الباردة ليس النظام الدولي الوحيد في التاريخ الحديث، فالنظم الدولية تتشكل عادة بعد حدوث هزة كبيرة في العالم يحدث بعدها تغيُّر هيكلي في توزيع القوة والثروة، وبناءً على هذا الأخير يأخذ النظام الدولي شكله من حيث عدد الدول الأكثر قوة وثروة فيه[2]، والواقع أن نشأة النظام الدولي تعود إلى حوالي أربعة قرون مضت، يُؤرَّخ لها تحديدا عام 1648 حين وقَّعت الممالك الأوروبية معاهدة الصلح المسماة وستفاليا التي أنهت الحروب الدينية في أوروبا، ووضعت لأول مرة عدة مبادئ ذات طبيعة سياسية أهمها: احترام الحدود السياسية للدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وإقرار مبدأ المساواة، كما أرست نظام ديبلوماسية المؤتمرات[3]. هذا ويمكن القول أن النظام الدولي قد شهد ثلاثة أشكال من حيث عدد الأطراف الفاعلة والمسيطرة فيه، وهي:

- نظام متعدد الأقطاب: يتميز بوجود مجموعة قوى تمتلك من مصادر القوة والنفوذ ما يجعلها تتبوأ مركزا هاما على قمة الهرم الدولي، وقد ساد في فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية.
- نظام الثنائية القطبية: يتحدد بوجود قوتين عظميين تمتلكان من مصادر القوة والنفوذ ما لم تتح لأية وحدة دولية أخرى، وتسود العلاقات الدولية فيه عملية الاستقطاب لباقي الدول في إطار تنافسي وصراعي، وقد هيمن هذا النظام على العلاقات الدولية لما بعد الحرب العالمية الثانية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي[4].
- نظام الأحادية القطبية: أبرز معالمه انفراد دولة واحدة بالتربع على قمة الهرم الدولي، تمتلك من القوة والنفوذ ما لم تمتلكه غيرها من وحدات النظام الدولي، وقد تجسَّد هذا النظام بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية للعالم منذ انهيار الاتحاد السوفييتي[5]، حيث أنه ومنذ منتصف ثمانينيات القرن العشرين بدأ النظام الدولي يشهد بطرق متسارعة تغيرات جذرية في معادلة توازن العلاقات الدولية التي تأسست منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، وتعود مكونات هذه التغيرات إلى منطلقات عدة، وفي مقدمتها تفاقم مشكلات الاتحاد السوفييتي التي آلت إلى انهياره، وذلك بعد انفلات زمام الأمر من أيدي قادته الذين حاولوا القيام بإصلاحات اقتصادية وسياسية من خلال "الغلاسنوست" التي تعني الشفافية، و"البروسترويكا" التي تعني إعادة البناء، فتراجع عن مكانته كأحد قطبي المعادلة الدولية التي كانت قائمة، وكانت أوروبا من ناحية ثانية تستكمل خطواتها وتستعد لإعلان وحدتها التكاملية،

أما اليابان من ناحية ثالثة فقد أصبح يشكل قوة منافسة هائلة في وجه الولايات المتحدة الأمريكية. لقد أفسحت هذه التغيرات المجال أمام ظهور بوادر نظام عالمي جديد، وقد اختلف المحللون في البداية حول نوعه، فقد أطلق فريق على هذه المرحلة تسمية "الوفاق الدولي الجديد" تماشيا مع السياسة الخارجية للاتحاد السوفييتي الذي سعى للاندماج في المجتمع الدولي، في حين سمَّاها فريق آخر مرحلة النظام الدولي أحادي القطبية، بينما ذهب فريق ثالث إلى أن النظام الدولي الجديد سوف يكون متعدد الأقطاب[6]، ومن ثم ما تعريف النظام الدولي الجديد، ما هي خصائصه، وما هي أهدافه؟:

أولا - تعريف النظام الدولي الجديد

إذا كانت الكتابات التي ظهرت حول الدور الأمريكي في قيادة العالم تعود إلى أواخر ثمانينيات القرن العشرين، وذلك على أثر ما اصطلح على تسميته "بالتراجع السوفييتي"، فإن الكتابات الصادرة حول تشكّل النظام الدولي الجديد وطبيعته وفحواه تعود إلى بداية التسعينيات من نفس القرن، كما أن ما ظهر من تهافت الأكاديميين والإعلاميين ورجال السياسة لإبراز مفهوم هذا النظام وتقييمه، كلٌ من وجهة نظره وانطلاقا من مصالحه، يدل على مدى أهمية هذا المصطلح، وفي الواقع أن الإعلان عن هذا الأخير يعود إلى النصف الثاني من شهر جانفي 1991، أي مباشرة بعد اندلاع حرب الخليج الثانية في السابع عشر من نفس الشهر، عندما بدأ هجوم دول حلف الشمال الأطلسي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية على العراق، في تلك الآونة وجَّه الرئيس الأمريكي جورج بوش George H. W. Bush خطابا للشعب الأمريكي جاء فيه: "إن ساعة تحرير الكويت قد بدأت، وإن نظاما دوليا جديدا سيظهر بعد ذلك" [7].

إن مصطلح "النظام الدولي الجديد" غامض وقابل للتفسير على أكثر من معنى، وما يؤكد ذلك هو ما بُذِلَ من محاولات علمية محترمة في الغرب نفسه لإيجاد تعريف دقيق للمصطلح، لكنها فشلت جميعا في الإجماع حول تعريف جامع مانع بشأنه.

في سياق متصل قال نائب وزير الخارجية الأمريكية السابق "لورانس إينجلبرغر"Lawrence Eagleburger: "لا أستطيع أن أصف لكم ما سيكون عليه شكل النظام الدولي الجديد"، في حين صرَّح نائب مستشار الرئاسة لشؤون الأمن القومي"روبرت غيتس" Robert Gates قائلا: "لا نزال غير متأكدين تماما من الشكل الذي ستظهر عليه رقعة الشطرنج في النهاية"، أما المستشار السابق لشؤون الأمن القومي "زبيجنيو بريجنسكي" Zbigniew Brzezinski فقال: "لست أدري حقا ما يعنيه هذا المصطلح".

أما خارج الولايات المتحدة الأمريكية فالمفكرون أقل حذرا وأكثر وضوحا في تحديد المقصود بالنظام الدولي الجديد، فالنائب البريطاني "دينيس هيلي" Denis Hilly حدَّد النظام المقصود حين كتب: "إن الرئيس بوش حين

أعلن أن العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة على العراق يمكن أن ترسي أسس "نظام عالمي جديد"، علَّق الملايين الآمال على ذلك، غير أن حرب الخليج بيَّنت أن النظام الجديد يُولَد في رحم الأكاذيب، لأن النوايا الأمريكية كانت منذ بداية الأزمة تميل إلى استخدام القوة"، أما المؤرخ الاقتصادي البريطاني "جون كينيث غالبرت" John Kinith Galbert فقال: "من موقعي عَلِمتُ أن هذا مجرد كلام لا جوهر"[8].

إذن فالجميع يؤكد أن المقصود من النظام الدولي الجديد في الخطاب الأمريكي ليس هو النظام المنشود الذي تبحث عنه الغالبية الساحقة من الشعوب والدول والأفراد في عالم ما بعد الحرب الباردة، بل إنه ليس جديدا إلا بمعنى واحد فقط هو إعادة هيكلة النظام الإمبريالي السابق، بعد التغيرات التي حدثت في المعسكر الشيوعي، بغرض احتواء دول شرق أوروبا لتعزيز وحدة دول الغرب والشمال في مواجهة دول وشعوب العالم الأخرى في الجنوب، وبعبارة أخرى يعني هذا النظام إعادة توزيع مراكز النفوذ والغنائم والحصص على المستوى العالمي بما يضمن لأمريكا استمرار سيطرتها العسكرية بشكل مطلق على العالم، ويضمن لها مركزا اقتصاديا وتجاريا مرموقا بين القوى الاقتصادية المنافسة لها خاصة منها أوروبا واليابان [9].

بغض النظر عن الطرح الذي يرى أن "النظام الدولي الجديد" هو وضع وليس نظاما، فإنه من الواضح أن مصطلح "نظام دولي جديد" مُتعَمَّد في النظرية الأمريكية، لأنها خطَّطت له منذ مدة طويلة بواسطة أجهزتها المختصة، ومازالت تسعى لتكريس هذا النظام في الواقع الدولي بشكل منتظم ودائم، سيما أن ممارسات الولايات المتحدة الأمريكية في السياسة الدولية ليست ارتجالية، وإنما تعتمد على التحضير المُسبَق لها عن طريق ما يسمى بالدراسات المستقبلية في المعاهد المتخصصة إقليميا، مثل مركز دراسات الشرق الأوسط ومركز دراسات جنوب شرق آسيا...، قبل الإعلان عنها والدعاية لها محليا ودوليا [10].

ثانيا - خصائص النظام الدولي الجديد

إن التاريخ في كل مرة يعيد نفسه، فما من نظام دولي يقوم مقام نظام آخر إلا وتتكرر فيه مجموعة من العناصر أهمها:

- أن كل نظام دولي تسبقه حرب أو حروب.
- أن كل نظام دولي يفرز مجموعة من الدول التي تعتبر الأطراف الأكثر فاعلية فيه.
- أن كل نظام دولي يرغب في إقامة توازن للقوى، وإعادة الأمور إلى الوضع الذي يعتبره طبيعيا.
- أن كل نظام دولي يُنتِج آليات جديدة تساهم في العمل على إرساء قواعد السِّلم والأمن العالميين [11].

ومن أهم ما يُميِّز النظام الدولي الجديد عن نظام الثنائية القطبية السابق ما يلي:

1) انتقال العالم من الثنائية القطبية إلى الأحادية القطبية بعد انهيار الاتحاد السوفييتي[12].

2) انقسام العالم على أساس القوة الاقتصادية إلى عالمين:

- عالم الدول المتقدمة يمثل حوالي 25% من سكان العالم ويحتكر 80% من الثروة الاقتصادية.

- عالم الدول المتخلفة، يمثل حوالي 75% من سكان العالم وليس لها من نصيبها إلا 20% من مجموع الثروات الاقتصادية العالمية.

3) غياب الصراعات الأيديولوجية الدولية، وذلك بعد بروز قوة واحدة رائدة ومؤثرة في أحداث المجتمع الدولي وفي السياسة الدولية ألا وهي الولايات المتحدة الأمريكية.

4) التحرير الاقتصادي وطغيان الخوصصة على القطاع العام.

5) تنامي الديمقراطية في دول الجنوب، وإحلال نظام التعددية الحزبية محل نظام الأحادية الحزبية في العديد من الدول الاشتراكية سابقا.

6) التخفيف من حدة السباق نحو التسلح.[13]

7) تزايد أعضاء المجتمع الدولي بعد تفكك الاتحاد السوفييتي.

8) تداخل وتشابك القضايا الإقليمية بالقضايا الدولية.

9) اختراق المفهوم التقليدي لسيادة الدولة، وذلك نتيجةً لثورة الاتصالات وكذا تدخُّل المؤسسات المالية الدولية في سياسات الدول الداخلية.[14]

10) زوال الاستعمار السياسي من العالم، وحصول كل الدول والشعوب على استقلالها السياسي في كل من آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية باستثناء فلسطين والصحراء الغربية.

11) ظهور الولايات المتحدة الأمريكية كأكبر قوة اقتصادية في العالم.[15]

12) تحول الأمم المتحدة إلى مؤسسة تابعة للسياسة الأمريكية، حيث أصبح من السهل على الولايات المتحدة أن تستصدر ما تشاء من القرارات من مجلس الأمن والجمعية العامة، كما حدث في قرارات حرب الخليج الثانية، وبذلك أصبحت الأمم المتحدة واجهة دولية للمصالح والسياسات الأمريكية، بعد أن كانت في عهد النظام الدولي السابق تمثل على الأقل منبرا للدول الصغرى والمتخلفة ومتنفسا لها.

13) تدهور المركز الاقتصادي النسبي لدول الجنوب بوتيرة أكبر مما كانت عليه في عهد الثنائية القطبية، حيث أن معدلات النمو انخفضت منذ نهاية الثمانينيات من القرن العشرين، والجديد في النظام الدولي الجديد هو أن عملية التخلف والتهميش وفرض آليات التبعية تحولت إلى عملية سياسية مُعلَنة قوامها إجبار دول الجنوب على اعتماد آليات النظام الرأسمالي العالمي، حتى ولو كان ذلك على حساب مصالحها، فيتم إجبار تلك الدول على فتح

أسواقها ذات القدرات التنافسية المحدودة أمام المنتجات الصناعية للدول الرأسمالية، وإجبارها على بيع ممتلكاتها العامة للوفاء بالديون وأقساط خدمتها[16].

ثالثا - أهداف النظام الدولي الجديد

لقد كان من الطبيعي بعد انتهاء الحرب الباردة وما حملته من مخاطر أن تنشأ توقُّعات بظهور نظام دولي جديد، مبني على مبادئ القانون الدولي والشرعية الدولية ويتحقق فيه السِّلم والأمن الدوليين، غير أن أحداث التسعينيات من القرن العشرين جاءت إلى حدٍّ بعيد مخيبة لهذه التوقعات، فما لبث أن ظهر هذا النظام الدولي الجديد كنظام تهيمن عليه قوة دولية واحدة أعلنت حقها في قيادة العالم بحكم انتصارها في الحرب الباردة، وبحكم ما تمتلكه من تجمُّعٍ فريدٍ من مقومات القوة السياسية والاقتصادية والعسكرية والتقنية لا تمتلكها مجتمعةً قوة دولية أخرى [17].

يمكن تقسيم أهداف النظام الدولي الجديد إلى أهداف مُعلَنة وأخرى خفية، باعتبار أنه قد تم الإعلان عن هذا النظام من طرف الرئيس الأمريكي "جورج بوش الأب" George H. W. Bush مبرزًا أهدافه، هذه الأخيرة التي يمكن اعتبارها أهدافا مُعلَنة، في حين إن هناك أهدافًا إستراتيجية خفية رغم أنه لم يتم الإعلان عنها إلا أنه يمكن استنتاجها من خلال مسيرة العالم في ظل هذا النظام، ومن ثم يمكن تلخيص أهم الأهداف المعلنة والخفية للنظام الدولي الجديد فيما يلي:

الأهداف المُعلَنة: في خطاب له أمام الكونغرس الأمريكي في الحادي عشر من سبتمبر سنة 1990 بشَّر الرئيس الأمريكي "جورج بوش الأب" العالمَ بالنظام الدولي الجديد، وبأنه سيكون: "عهدًا متحررًا من الإرهاب، فعَّالًا في البحث عن العدل، وأكثر أمنًا في طلب السَّلام، عصر تستطيع فيه كل أمم العالم غربًا وشرقًا وشمالًا وجنوبًا أن تنعم بالرخاء وتعيش في تناغم"[18]، من هنا يمكن إيجاز أهم الأهداف المُعلَنة للنظام الدولي الجديد فيما يلي:

- المحافظة على الاستقرار العالمي من خلال تطبيق قواعد الشرعية الدولية واحترام دور هيئة الأمم المتحدة.
- سيادة النظام الديمقراطي الحر الذي يحترم إرادة الشعوب ويعمل وفق قراراتها السيدة.
- احترام سيادة كل دولة وعدم المساس بوحدتها الوطنية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.
- تكريس الحقوق والحريات الأساسية والفكرية والسياسية والإعلامية وحقوق الإنسان.
- نزع السلاح النووي ووضع حد للحروب الأهلية والدولية وإرساء دعائم السلم العالمي.
- دعم الدول الفقيرة في تنظيم اقتصادياتها ومساعدتها ماليا وتقنيا وعلميا لتحقيق النمو.
- إيجاد تسوية عادلة وشاملة لمشكل الشرق الأوسط وإنهاء حالة الصراع العربي الإسرائيلي.

الأهداف الخفية: إن السؤال المطروح في هذا الصدد هو: إلى أي مدى يمكن اعتبار شعارات الحرية والعدل والأمن والسلام والرخاء الواردة في خطاب الرئيس الأمريكي كأهداف حقيقية لنظام دولي جديد؟، أم أنها مجرد محاولة لإضفاء الشرعية الأيديولوجية على ممارسة القوة[19] في عالم ما بعد الحرب الباردة أحادي القطبية.

إن المتتبع للواقع الدولي وللسياسة الخارجية الأمريكية في فترة ما بعد الحرب الباردة سيتبين له أن هذه الوعود مجرد شعارات غير جادة، فهي مخالفة تماما للسياسة الأمريكية الإمبريالية المنتهجة فعليا، والتي تعكس أهدافا خفية وحقيقية ظهرت جليا فيما بعد على الساحة الدولية، أهمها:

- سعي النظام الدولي الجديد إلى فرض منظومة القيم الرأسمالية والليبرالية على باقي دول العالم، وهو ليس غاية في حد ذاته وإنما كأداة لفتح الأسواق وتحرير التجارة، كما أنه يتم بشكل يحقق مصالح القوى الكبرى بشكل أساسي، فالسعي لفرض القيم الديمقراطية يتوقف إذا كان في ذلك مساس بمصالح تلك القوى، ومن ثم فإنها مستعدة للتعاون مع الأنظمة التسلطية، بل والدفاع عنها، إذا كان ذلك يحقق مصالح تلك القوى، مما يعني أن نشر القيم الديمقراطية يتم بشكل انتقائي بالأساس[20].
- تكوين جهة واسعة من الدول الأوروبية وروسيا واليابان وكندا لمواجهة أي تحديات ممكنة من خارج هذه الجهة، وتعتبر منطقة العالم العربي والإسلامي الضحية الأولى لهذا النظام.
- السيطرة على ثروات الدول النامية وعلى منابع النفط في الخليج، وربط المنطقة عسكريا واقتصاديا بالغرب.
- التدخل عن طريق الأمم المتحدة لإدارة الأزمات وذلك لخدمة مصالح الدول الكبرى.
- احتكار العلوم والتكنولوجيا وعدم تمكين دول عالم الجنوب من الحصول عليها إلاّ بما تسمح به الدول المتقدمة وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية.
- زيادة تدخل أمريكا وحلفائها في شؤون الدول النامية سواء بصورة مباشرة أو عن طريق مختلف المؤسسات الدولية المالية والاقتصادية، أو عن طريق تقديم الدعم للحركات المناوئة لأنظمة الحكم في الدول المتخلفة خدمةً لمصالح الغرب.
- ضرب الحركات الإسلامية في العالم الإسلامي ووضع حد لنموها، واتهامها بكونها تمثل إرهابا دوليا، والترويج لذلك بمختلف وسائل الإعلام والدعاية.
- كسر عزلة إسرائيل الدولية وفتح قنوات التعامل معها.
- تشجيع الاحتكار النووي الإسرائيلي، حتى تصبح إسرائيل متفوقة في المشرق العربي في مجال أسلحة الدمار الشامل.

- فرض الهيمنة والزعامة الأمريكية على مسرح السياسة الدولية، والحيلولة دون تمكن قوى أخرى من منافستها بما في ذلك حلفائها التقليديين[21].

يُستنتج مما سبق أن الليبرالية الأمريكية الجديدة تحاول من خلال التبشير "بالنظام الدولي الجديد" الإيحاء بأن ثمة نظاما اقتصاديا واجتماعيا جديدا قضى على المعسكر الاشتراكي، وأعاد النظام "الطبيعي" القائم على قانون السوق اقتصاديا والديمقراطية وحقوق الإنسان سياسيا ومبادئ الشرعية الدولية على مستوى العلاقات الدولية، إلا أن هذا النظام في الواقع ليس جديدا من حيث الممارسات رغم التغير في موازين القوى الدولية بعد الحرب الباردة ومحاولة الاستفراد الأمريكي بالهيمنة على العالم في إطار ما يسمى بالعولمة[22].

المحور الثاني: مفهوم العولمة

إن قضية العولمة هي القضية التي كثر الحديث عنها فجأةً بعد نهاية الحرب الباردة، حيث يوجد كمّ هائل من الأدبيات التي تحدثت عنها، فلم يعد الأمر يقتصر على مساهمات الاقتصاديين وعلماء السياسة أو المهتمين بالشؤون العالمية، بل تعدى ليشمل مساهمات الاجتماعيين والإعلاميين والفنانين وعلماء البيئة والطبيعة...الخ، ولا غرو في ذلك لأن قضية العولمة لها من الجوانب والزوايا الكثيرة ما استدعى اهتمام كل هؤلاء، وهو ما يثير اللُّبس والغموض حولها، خاصةً وأن كل كاتب ركَّز تحليله على جانب معين من جوانب العولمة[23]. وكمحاولة للإلمام بهذه الظاهرة قدر الإمكان يمكن تناول ولو باختصار تعريف العولمة، طبيعتها من حيث كونها تلقائية أم موجهة، مسبباتها، أبعادها، أهدافها، وأخيرا تأثيراتها.

أولا - تعريف العولمة

من الناحية اللغوية يعتبر لفظ "العولمة" اسم ثلاثي مزيد على وزن "فَوْعَلَة" الذي يدل على تحويل الشيء إلى وضعية أخرى، مثل "قَوْلَبَة" من "قَوْلَبَ" أي وضع الشيء في صيغة قالب ما، وهذه الكلمة بهذه الصيغة الصرفية لم ترد في كلام العرب، والحاجة المعاصرة هي التي فرضت استعمالها، والعولمة على هذا الاعتبار هي وضع الشيء على مستوى العالم[24].

كما عرَّف معجم Websters العولمة Globalization بأنها"إكساب الشيء طابع العالمية، وبخاصة جعل نطاقه أو تطبيقه عالميا" [25].

أما من الناحية الاصطلاحية فقد ذاع مصطلح العولمة في العقد الأخير من القرن العشرين بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، وقد ترافق هذا المفهوم مع مفاهيم أخرى مثل "نهاية التاريخ" و"الديمقراطية الليبرالية" و"صدام الحضارات"[26].

يمكن القول أن للعولمة تعريفات بقدر عدد المؤلفين الذين كتبوا عنها، أو ربما بعدد زوايا الرؤية التي ينظر الباحثون من خلالها إليها، ومن ثم وللاستفادة أكثر في هذه النقطة كان من الأفضل تناول تعريف العولمة من زاويتين بحسب انتماء أصحاب التعاريف، بمعنى تناول عينة من تعاريف العولمة في الأدبيات الإسلامية أو على الأقل العربية منها، وعينة أخرى منها في الأدبيات الغربية، وهي كما يلي:

1/ تعريف العولمة في بعض الأدبيات الإسلامية:

إن العولمة حسب رأي الدكتور عبد العزيز التويجري ما هي إلا طبعة جديدة من نظرية "ملء الفراغ" التي فُرِضت على الساحة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، ثم أعيدت صياغتها بما يتلاءم ومقتضيات الوضع العالمي الجديد[27].

ومن جهته قدَّم الدكتور محمد الأطرش توصيفا لمدخل اقتصادي ينحو المنحى الإمبريقي في معالجة مسألة العولمة، حيث عرَّفها بأنها: "درجة اندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وانتقال الأموال والقوى العاملة والتقنية، ضمن إطار رأسمالية حرية الأسواق، وتاليًا خضوع العالم لقوى السوق العالمية" [28].

أما الدكتور طه جابر العلواني فميَّز بين مفهومي "المَركَزة" و"العولمة"، حيث اعتبر أن "المركزة" هي محاولة وضع الذات سواء كانت مجتمعا أو دولة أو اقتصادا أو ثقافة مركزا للعالم، وهي سعي مستمر كما تُرى مع الإسكندر الكبير ونابليون وصولا إلى الموجة الأمريكية لعالم ما بعد الحرب الباردة، وضمن هذا الجهد يصبح نشر مفاهيم الديمقراطية واقتصاد السوق عبارة عن إعادة تشكيل الأطراف على صورة المركز. أما العولمة – حسب رأيه – فهي شيء آخر في المساواة بين الأمم والشعوب والثقافات انطلاقا من رؤية إلى العالم تتجاوز المركزية الغربية أي الشكل المعاصر للعولمة، وتنبع من قيم وتوجهات كونية تنبثق من تواصل الأفكار ومن المشترَك في المعايير والقيم[29].

في حين دعا الدكتور محمد عابد الجابري إلى ضرورة التمييز بين العولمة والعالمية، فالعولمة Globalization هي إرادة الهيمنة وبالتالي قمع وإقصاء للخصوصية، أما العالمية Universalism فهي تمثل الطموح في الارتقاء بالخصوصية إلى مستوى عالمي، ومن ثم فالعولمة احتواء للعالم والعالمية تفتّح على ما هو عالمي[30]. وقد أكد على أن العولمة ليست مجرد آلية من آليات التطور الرأسمالي فحسب، بل هي أيضا وبالدرجة الأولى أيديولوجية تعكس الهيمنة على الآخر[31].

كما عرَّفها "برهان غليون" بأنها: "ديناميكية جديدة تبرز داخل دائرة العلاقات الدولية من خلال تحقيق درجة عالية من الكثافة والسرعة في عملية انتشار المعلومات والمكتسبات التقنية والعلمية للحضارة [...] يتزايد فيها دور العامل الخارجي في تحديد مصير الأطراف الوطنية المكونة لهذه الدائرة المندمجة وبالتالي لهوامشها أيضا"[32]، فالمقصود بالعولمة من وجهة نظر غليون هو الدخول بسبب تطور الثورة المعلوماتية والتقنية

والاقتصادية معًا في طور من التطور الحضاري يصبح فيه مصير الإنسانية موحدا أو نازعا للتوحد، ولكنه استدرك معتبرا أن "الوحدة" هنا لا تعني التجانس والتساوي بين جميع أجزاء العالم، ولكنها تعني درجة عالية من التفاعل بين مناطق ومجتمعات بشرية مختلفة وبالتالي ازدياد درجة التأثير والتأثر المتبادلين[33].

2/ تعريف العولمة في بعض الأدبيات الغربية:

لقد وصف روجي غارودي Roger Garaudy العولمة بأنها الوجه الآخر للهيمنة، أو هي التسمية البديلة للهيمنة الشاملة على العالم، وأنها تعني الاستعمار، كما أعطى البريطاني "ريتشارد هيقوت" Richard A. Higgott في كتابه "العولمة والأقلمة" تعريفًا للعولمة يصب في نفس الاتجاه مفاده: "هي ما اعتدنا عليه في العالم الثالث، ولعدة قرون أن نطلق عليه الاستعمار"[34].

في حين عرَّفها "ماجرو" Mcgrew بأنها: "عملية يصبح بموجبها للأحداث والقرارات والنشاطات في مكان ما من العالم نتائج مهمة لأفراد ومجتمعات في أمكنة أخرى بعيدة"[35].

أما "فليب غوميت" Philip Gummett فقد ذهب إلى القول بأنه على الرغم من أن عملية العولمة قد ضربت بجذورها في أعماق بعض الميادين وتخطَّت السيادة القومية للدول في بعض القطاعات كالمال والإعلام والثقافة، إلا أن الدولة القومية مازالت لها الكلمة الفصل في مسائل أخرى كالدفاع وحتى التجارة الخارجية، كما قدَّم مصطلحًا بديلا عن "العولمة" هو"التدويل" "Internationalization" [36].

مما سبق يتبين أن العولمة تعني أكثر من مجرد علاقة بين دولة ودول أخرى، وهي أكثر من مجرد "دولية"، فضلا عن كونها خارج تحكم الدول. كذلك العولمة ليست حالة ثابتة وإنما هي عملية تحوّل، كما أن هناك أكثر من عملية عولمة واحدة فهناك عولمة تختص بتنافس الدول الكبرى وثانية تختص بالإبداع والانتشار التقني مع آثاره وجوانبه العسكرية والمدنية، وثالثة تختص بالإنتاج والتجارة، ورابعة تتعلق بالتحديث والمجتمعات.

إضافة إلى أن تعدد تعريفات العولمة يعكس صعوبة الإحاطة بهذه الظاهرة من الناحيتين النظرية والعملية، فثمة اتفاق على عدم وضوح مفهوم العولمة، ووضع تعريف محدد ودقيق وشامل لها يبدو مسألة صعبة نظرا لتأثرها باتجاهات الباحثين الأيديولوجية ونظرا لحركية وتطور هذه الظاهرة من جهة أخرى[37]، كما أن هذه التعريفات في غالبها تربط بين العولمة والنظام الدولي الجديد، من خلال اعتبارها ظاهرة لنظام دولي جديد ينزع إلى تحقيق مزيد من الترابط والتداخل بين جميع دول العالم في جميع المجالات، بحيث تختفي في هذا النظام صفة سيادة الدولة، لذا يمكن وصف العولمة بأنها"التبعية العالمية"[38]، أو"الاستعمار الجديد"، أو"الهيمنة الغربية"، أو"الأمركة".

ثانيا - طبيعة العولمة

أما عن طبيعة العولمة من حيث كونها موجهة أم تلقائية، فرغم أن بعض منظري العولمة حاولوا الإيحاء بأن الأمر يتعلق بحدث شبيه بالأحداث الطبيعية التي لا قدرة لنا على ردّها أو الوقوف في وجهها، وأنها نتيجة حتمية للتطور التكنولوجي والاقتصادي وهو أمر لا نملك إلا الإذعان له[39]، إلا أن البعض الآخر رأى، على العكس من ذلك، بأن هذه العولمة قد أوجدتها سياسات معينة بوعي وإرادة الحكومات والبرلمانات التي وقّعت على القوانين التي طبقت السياسات الليبرالية الجديدة، وألغت الحدود والحواجز أمام حركات تنقل رؤوس الأموال، وسحبت المكاسب التي حققها العمال والطبقة الوسطى، وانتهاءً بالتوقيع على اتفاقية منظمة التجارة العالمية التي ستتولى توقيع العقوبات على من لا يذعن لسياسة حرية التجارة، ومن ثم فإن العولمة لم تكن حتمية لا يمكن تجنبها، بل تعبير عن إرادات سياسية واعية [40].

ثالثا - أسباب العولمة

من الصعب إرجاع العولمة إلى عامل واحد أو اثنين، فهناك أكثر من عامل له دور فيها، ليس ذلك فحسب بل إن الأسباب والنتائج تختلط، بمعنى أن النتيجة تصير سببا لمزيد من العولمة، والسبب يصير مظهرا آخر من مظاهرها، وخلاصة الأمر أن أسباب العولمة ليست عديدة فحسب بل متداخلة تُقوّي من أثر بعضها البعض، إلى درجة تجعل من الصعب تحديد الأهمية النسبية لكلٍ منها، ومن أهم هذه الأسباب ما يلي:[41]

1. تحرير التجارة الخارجية بين الدول.
2. تزايد حركة التكامل الاقتصادي بين الدول.
3. تنامي وانتشار الشركات متعددة الجنسيات.
4. تحرير الاقتصاديات ورفع القيود عن النشاط الاقتصادي.
5. التطورات التقنية الهائلة في مجالات الصناعة والاتصال والإعلام.
6. تزايد حركة الخوصصة مقابل تقلص القطاع العام.
7. التحولات الأيديولوجية نحو الرأسمالية والديمقراطية الغربية.

رابعا - أبعاد العولمة

صنَّف "جيمس روزنو"James Rosenau" أبعاد العولمة في خمسة أصناف:[42]

- البعد التكنولوجي: يتمثل في الثورة التقنية الهائلة في جميع وسائل الاتصال والإعلام.
- البعد السياسي: يشمل عولمة النزاعات، وهو ما يعكس تزايد وتيرتها خاصة في دول الجنوب.

- البعد الاقتصادي: يضم تدويل رأس المال والعمالة والهجرة، والشركات متعددة الجنسيات وإعادة هيكلة الاقتصاد العالمي، وسيطرة المؤسسات المالية الدولية على النشاط الاقتصادي.
- البعد التعاوني: يشمل دور المنظمات الدولية في الحد من النزاعات، ومحاولاتها إقامة تعاون يشمل ميادين عديدة بين الدول في مختلف القارات.
- البعد النفسي: رغم أنه لا يمكن إدراكه بسهولة إلا أنه يمثل أهم عامل في العولمة، لأنه يتوقف عليه فهم الظاهرة من خلال تأثير الأحداث والتغيرات في الرأي العام الداخلي والعالمي.

خامسا - أهداف العولمة

إن الانطلاق من الطرح القائل بأن العولمة ليست قدرا حتميا لا يمكن إيقافه، وإنما هي نتاج قرارات سياسية واقتصادية متخذة مسبقا[43] من طرف القوى المهيمنة في الغرب، يؤدي إلى الحديث عن إمكانية وجود أهداف مرجوة من وراء العولمة، أهمها:[44]

- الهيمنة الغربية على العالم على جميع الأصعدة.
- القضاء على الهوية الثقافية والقومية وإلغاء النسيج الحضاري والاجتماعي للدول المتخلفة.
- تسهيل الحصول على المعلومات من خلال نشر التقنية الحديثة والثورة المعلوماتية.
- زيادة حجم التجارة العالمية من خلال فتح أبواب التنافس الحر.

سادسا - مظاهر العولمة

يتمثل أهمها في:

1-المظاهر الاقتصادية:

وهي في نفس الوقت تمثل أسباب للعولمة، وتشمل زيادة معدلات التجارة العالمية، وحركة إنتقال التكنولوجيا ورأس المال والخبرات، والاتساع الأفقي في عدد الشركات متعددة الجنسيات وتسارع نطاق أنشطتها، وبهذا فالعولمة هي التعاون الاقتصادي المتنامي لمجموع دول العالم في تمويل المؤسسات الإنتاجية أو الخدمية، وتسارع عمليات تحرير التجارة العالمية.

2-المظاهر الإعلامية:

تتمثل في زيادة التدفق الإعلامي عبر الحدود الوطنية للدول، فالثورة المعلوماتية تؤدي إلى مزيد من الارتباط والتداخل بين مختلف مناطق العالم.

3-المظاهر الاجتماعية والثقافية:

وهي نتيجة لما سبق، حيث تتمثل في تزايد إنتشار بل وسيطرة بعض الأنماط السلوكية من عادات وتقاليد اجتماعية غربية وغريبة على مختلف المجتمعات، أو ما يطلق عليه بنمط الحياة "style of life" الغربي.

سابعا - أدوات العولمة

يتمثل أهمها فيمايلي:

1-المنظمات الاقتصادية الدولية: فقد أنشأت الدول الغربية في نهاية الحرب العالمية الثانية مؤسستين مهمتين هما ذات طابع مالي وهما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وبعدها تم إنشاء منظمة ذات طابع تجاري هي التجارة العالمية .

2-العقوبات الاقتصادية: تفرض هذه العقوبات من طرف الدول الغربية الكبرى على الدول النامية، لتحقيق أهدافها في عولمة الاقتصاد العالمي بحجج كثيرة منها: انتهاك حقوق الانسان، ومكافحة الإرهاب، أو حماية البيئة .....

3-الشركات المتعددة الجنسيات :عملت الشركات العالمية المتعددة الجنسيات على عولمة النشاط الإنتاجي.

4- التكتلات الاقتصادية الدولية: مثل الاتحاد الأروبي وباقي التجارب في أمريكا الشمالية وجنوب شرق آسيا.

5- وسائل الإعلام :أحدث التقدم في مجال البث الإعلامي ثورة كبرى في حياة الإنسانية، حيث أصبح العلم قرية صغيرة تنقل فيها الأخبار أولا بأول في بث مباشر عبر كل أنحاء العالم.

6- وسائل التواصل الاجتماعي والانترنت والتي فاقت كل التصورات فيما يخص خرق الخصوصيات الفردية والمجتمعية، بل وحتى تهديد سيادات الدول.

ثامنا - تأثيرات العولمة

لقد أفرزت العولمة الكثير من الآثار، في مجالات الاقتصاد والعلوم والإعلام والثقافة والسياسة وحقوق الإنسان والسيادة الوطنية..، والتي مسَّت جميع دول العالم شمالية وجنوبية، شرقية وغربية [45]، الأمر الذي يستدعي تصنيف هذه التأثيرات إلى إيجابية وأخرى سلبية:

أما التأثيرات الإيجابية فتتلخص في أن هناك مشاكل إنسانية مشتركة لا يمكن حلها من منظور السيادة الوطنية المطلقة للدولة، أهمها: ظاهرة الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل والتهديدات النووية والبيئية وخطر الأوبئة والأمراض المعدية وانتشار الجريمة والمخدرات وغيرها..، حيث أن من شأن التداخل والتفاعل بين أطراف المجتمع الدولي في ظل العولمة إيجاد حلول مشتركة وأكثر نجاعةً لحل هذه المشكلات وغيرها.

أما التأثيرات السلبية فتتمثل في مضاعفة فرص القوى التي كانت تسيطر في الأصل على عناصر القوة الاقتصادية والعلمية والتقنية والثقافية وغيرها..، مما يؤدي إلى تعميق التناقض بين المجموعات البشرية، حيث تزداد الدول الغنية غنى في حين تزداد الدول الفقيرة فقراً [46]، ومما يعكس ازدياد تركز الثروة واتساع الفروق بين الدول اتساعا لا مثيل له أن 358 مليارديرا في العالم يملكون ثروة تضاهي ما يملكه 2.5 مليار من سكان العالم، وأن هناك 20% من دول العالم تستحوذ على 85% من الناتج العالمي الإجمالي وعلى84% من التجارة العالمية، ويمتلك سكانها 85% من مجموع المدخرات العالمية[47].

كذلك فإن بعض المصطلحات المهمة التي شغلت ساحات الفكر والعمل لزمن طويل مثل "العالم الثالث" و"التحرر" و"حوار الشمال والجنوب" لم يبق لها في ظل العولمة أي معنىً، خاصة وأن "العالم المتقدم" أصبح يتجاهل على نحو خطير مشاكل الدول النامية [48].

في هذا السياق قدَّم الدكتور وليد عبد الحي تحليلا كُلَّانيا لتأثير النظام الدولي الجديد ومنه ظاهرة العولمة على سيادة الدول، حيث حدد ثلاثة قطاعات للتداخل والتدخل تعكس ثلاثة مستويات لدرجة اختراق ظاهرة العولمة للسيادة، وهي:[49]

1/ قطاعات تتضاءل فيها درجة تحكُّم الدولة، مثل: العلاقات الخارجية والسياسة المالية والتنظيم الجمركي ثم التنافس الإقتصادي.

2/ قطاعات لم يصل فيها تأثير البيئة الدولية إلى الحد الأقصى مما جعل تحكُّم الدولة فيها أكثر قوة، كما في الشؤون الثقافية والتعليم والبحث العلمي وسياسات موازين المدفوعات.

3/ قطاعات التأثير الضعيف، وهي قطاعات ما تزال درجة تحكم الدولة فيها أكبر من أي قطاع آخر مثل: العلاقات العسكرية مع الدول الأخرى، وحفظ النظام الداخلي، ونمط نظام الحكم، ثم سياسات الضمان الاجتماعي.

من هنا يتضح أن أخطر التأثيرات السلبية للعولمة هو الخشية من ذوبان الدولة القومية، حيث تفقد فيها سيادتها المطلقة وخصوصا الدول الضعيفة، وهو ما جعل البعض يعرِّف العولمة بأنها: "نفي للآخر وإحلال للاختراق الثقافي محل الصراع الأيديولوجي، وأنها إرادة الهيمنة وطموح لسلب الآخر خصوصيته"[50]، ورغم أن العولمة قد أدت إلى اختراق سيادة الدولة بنسب متفاوتة وفي مجالات معينة، ستبقى الدولة لاعبا رئيسا بين لاعبين عديدين ولكن لن تكون ذات سيطرة مطلقة.

فيما قدَّم بعض المفكرين صورة حول دور العولمة، أقل ما يقال عنها أنها متفائلة، مفادها أن العولمة تتضمن محاولات للتوفيق بين:[51]

- الفردية والجماعية على الصعيد الأيديولوجي والإقتصادي والسياسي.

- العلمانية والدين.
- القطاع العام والخاص.
- المصلحة القُطرية والمصلحة الاقليمية.
- الأنا والآخر على المستوى الحضاري.

لعل هذا ما جعل محمد محاضير[52] يرى أن العولمة لها حسناتها وسيئاتها وأنها ليست علاجا لكل العلل الإقتصادية، فبينما يمكن أن تغني الفقراء فمن الممكن كذلك أن تفقر الأغنياء، بل وأن تدمِّر دولًا، ومن ثم اعتبر العولمة بأنها مفهوم لا يتصف بالكمال فقد تأتي بالخير الكثير، إلا أنه في الوقت نفسه يمكن أن يُسَاءَ استغلالها وبالتالي تؤدي إلى نتائج مأساوية[53].

مما سبق يتضح أنه رغم صعوبة صياغة تعريف دقيق للعولمة، نظرا لتعدد تعريفاتها التي تتأثر بانحيازات الباحثين وفقا لأيديولوجياتهم ومواقفهم تجاهها رفضا أو قبولا، إلا أنه يمكن التأكيد على أن العولمة باعتبارها جعل الشيء على مستوى عالمي تطرح ضمنيًا مستقبل الدولة القومية وحدود سيادتها ودورها سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي[54]، وبالتالي كلما اكتسبت العولمة نفوذًا أدى ذلك إلى تلاشي فكرة السيادة أكثر، وهو ما يُظهِر العولمة من جهة والدول المتخلفة وبصورة أدق الدول الإسلامية من جهة أخرى على طرفي نقيض.

المحور الثالث: مفهوم التحول الديمقراطي

المحور الثالث: التحول الديمقراطي

أولا - تعريف التحول الديمقراطي:

يقصد بالتحول الديمقراطي في الدلالة اللفظية المرحلة الانتقالية بين نظام غير ديمقراطي ونظام ديمقراطي، فالنظام السياسي الذي يشهد تحولاً ديمقراطياً يمر بمرحلة انتقالية بين نظام غير ديمقراطي في اتجاه التحول إلى نظام ديمقراطي.[1]

ومن ثم يشير مفهوم التحول الديمقراطي إلى التحول والإنتقال من النظام السلطوي إلى النظام الديمقراطي، وهي عملية معقدة للغاية تشير إلى التحول في الأبنية و الأهداف و العمليات التي تؤثر على توزيع و ممارسة السلطة السياسية . ولعل صعوبة التعامل مع مفهوم التحول الديمقراطي تتمثل في أنه يتضمن عدداً من المراحل المتميزة ، تبدأ بزوال النظم السلطوية وظهور ديمقراطيات حديثة ، ثم ترسيخ هذه النظم الديمقراطية الحديثة.[2]

لقد ارتبطت بدايات التحول نحو الديمقراطية بوجود مظاهر واضحة للفشل في أداء النظام السياسي وخاصة في الجانب الاقتصادي منه . فبطء معدلات النمو الاقتصادي أو مرور النظام السياسي بأزمة اقتصادية طاحنة ، هذه الظروف تؤدي إلى خلق مشكلات كبيرة ومتعاظمة بين النظام السياسي وقطاعات متعددة من المجتمع.[3]

ثالثا- المفاهيم المرتبطة بالتحول الديمقراطي:[4]

يمكن تناول بعض المفاهيم التي ترتبط بالتحول الديمقراطي والتي تتمثل في الإصلاح الديمقراطي و الإنتقال الديمقراطي والترسيخ الديمقراطي،

- **الإصلاح الديمقراطي** :يرى البعض أن الإصلاح الديمقراطي هو ذاته التحول الديمقراطي والذي يقوم على فكرة جوهرية مفادها التغيير المستمر نحو الأفضل وفي المقابل يرى البعض الآخر أن الإصلاح الديمقراطي هو تعبير يطلق على وجود نظام ديمقراطي، أي أن الأساس قائم ولكنه تعرض لبعض الخلل مما استدعى إعادته إلى مساره.
- **الانتقال الديمقراطي** :وهو أحد مراحل عملية التحول الديمقراطي، وأخطرها لإمكانية تعرض النظام فيها لإنتكاسات، حيث تتميز بالصراع بين النظام السابق والممارسة الديمقراطية الجديدة.
- **الترسيخ الديمقراطي** :يعتبر الترسيخ الديمقراطي بمثابة مرحلة متقدمة من عملية التحول الديمقراطي، حيث اجتهدت الكثير من الدراسات في محاولاتها إلقاء الضوء على مؤشرات المرحلة الانتقالية من التحول الديمقراطي وبداية مرحلة الرسوخ، مؤكدة أن تعزيز الديمقراطية ورسوخها يتطلب وقتا وجهدا كبيرين وبشكل تدريجي عبر فترات زمنية طويلة قد تستمر لعقود، كما كان الحال مع ترسيخ الديمقراطية في كل هي من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، فتكون بذلك الديمقراطيات الراسخة هي تلك التي تقتنع فيها مختلف المؤسسات السياسية بعدم وجود بديل للتحول الديمقراطي .

ثالثا - أسباب التحول الديمقراطي[5] : حدد صموئيل هانتنغتون خمسة أسباب للتحول الديمقراطي:

1- :نتائج العدوى Infection:عندما يبدأ شعب دولة معينة يطالب بالديمقراطية، تتأثر الدول المجاورة لها، ويبدأ مواطنو تلك الدول بمطالبة حكوماتهم بالإصلاح، وذلك كما حدث على سبيل المثال في أوروبا الشرقيةمباشرة بعد تفكك الاتخاد السوفييتي. أو ما حدث غي ما سمي إعلاميا بثورات الربيع العربي سنة 2011 .

2-انهيار الحكومة الاستبدادية The Collapse of Authoritarian Government:عندما لا يستطع النظام القائم أن يوفر الحاجات الأساسية لمواطنيه، ولا يستطع أن يصون النظام السياسي، يطالب المواطنون بالإصلاح، وحتى الثورة لإعادة بناء النظام المحلي. وأحد الأمثلة على ذلك انهيار الاتحاد السوفييتي، الذي حدث بسبب الركود الاقتصاديEconomic Stagnation.

3-النمو الاقتصادي Economic Growth:مفهوم الليبرالية يشير إلى أن الزيادة في النمو الاقتصادي يخلق الطبقة الوسطى، التي بدورها تطالب بمنحها فرص للانخراط في العملية السياسية، وفي هذا النوع من الحالات فإن التعبئة الاجتماعية تصبح سريعة؛ للتقليل من شرعية الحكومة الاستبدادية، ومن الأمثلة على ذلك ما حدث فى كوريا الجنوبية و تايوان.

4-خيار القادة السياسيين Choice of Political Leaders :يعتبر واحد من المفاتيح الرئيسية التي تأتي من النخبة الحاكمة، خاصة عندما يصبح القادة مدركين لكُون التحول الديمقراطي هو العلاج الوحيد للحفاظ على النظام الحالي، فيبدأ القادة السياسيون بعملية التحول الديمقراطي، وعلى سبيل المثال الرئيس السابق لجنوب أفريقيا فريديريك ويليم دي كليرك، قاد جنوب أفريقيا إلى أن تكون دولة ديمقراطية، وذلك من خلال قيامه بكثير من التعديلات، أنهت مرحلة التمييز العنصري، كما قاد عدة حوارات مع المجلس الأفريقي القومي، بقيادة نيلسون مانديلا، أدت إلى تشكيل أول حكومة متعددة الأعراق.

5-تأثير الجهات الفاعلة من خارج الدولة External Influence:إن الإجراءات التي تتخذها المنظمات الدولية، أو الدول الخارجية، يشكل ضغطا على النظام الاستبدادي، فعلى سبيل المثال انهيار ماركوس في الفلبين كان نتيجة للضغوطات الدولية، وبالأخص من الولايات المتحدة الأمريكية.

ويمكن اضافة بعض الأسباب الداخلية والخارجية، أهمها كالآتي: [6]

أسباب داخلية:

1/ لجوء النظم السلطوية إلى العنف السياسي والأمني في مواجهة مطالب الجماهير.

2/ انهيار شرعية النظام السياسي السلطوي.

3/ التغير في إدراك القيادة والنخب السياسية.

4/ سيادة الثقافة السياسية التشاركية .

5/ نمو وتصاعد نفوذ ووعي المجتمع المدني.

أسباب خارجية:

1/ التغيير في النظام الدولي الجديد.

2/ ضغوطات المؤسسات المالية الدولية والشركات متعددة الجنسيات .

رابعا - خصائص التحول الديمقراطي[7]:

-1- تتميز فترات التحول الديمقراطي بغموض كبير، لا أحد يعرف خلال فترة التحول من سيفوز، أو من سيخسر.

-2- ليست كل التحولات التي تشهدها الأنظمة الاستبدادية تشهد نفس النمط من التحول.

ففي الثورة الإيرانية في عام 1979 استبدل نظام استبدادي، قاده شاه إيران، بنظام استبدادي آخر قاده آية الله الخميني . بينما الأمر في ليبيا كان مختلفا، عندما بدأت الثورة تبعتها حرب أهلية، عكست طبيعة نظام القذافي، الذي كان يفتقد لوجود مؤسسات قوية تقود الدولة في فترة ما بعد الثورة إلى بر الأمان، بشكل يختلف عن الثورة المصرية، والتونسية اللتين برهنتا على وجود مؤسسات مستقلة (خاصة المؤسسة العسكرية والأمنية) عن حسني مبارك وزين العابدين بن علي، و نجحتا في الاستمرار بالدولة حتى بعد الإطاحة بقادتها. أما في الحالة الليبية، اعتمد النظام خلال حكم القذافي على مؤسسات أمنية متداخلة إلى جانب الجيش النظامي، فاللجان الثورية، والقبائل، والمليشيات، وقوات المرتزقة كانت عناصر أساسية في نظام القذافي، كما أن نظام القذافي قام بشراء ولاء الأجهزة الأمنية، من خلال منحهم بعض المزايا والامتيازات خاصة القوات الخاصة التي سلحت تسليحا جيدا ، وهذا يعزز الرأي القائل: بأنه كلما كانت المؤسسة العسكرية مبنية على أساس مؤسساتي؛ وعلاقتها قوية بالمجتمع، كلما كانت المؤسسة العسكرية منفتحة أكثر على الشعب، وتناصر التحول الديمقراطي، كما حدث في تونس، ومصر.

خامسا - أساليب و أنماط التحول الديمقراطي : [8]

لقد شهد العالم الكثير من ظواهر التحول الديمقراطي عبر الزمن، سواء كانت بالطرق السلمية أو بالعنف، فهناك عوامل داخلية، وخارجية تحدد أسلوب، وسرعة التحول السياسي في الدولة، وقد صنف Stradiotto & Guo، ستراديوتو، وجوو أربع فئات من التحول:

1-التحول من أعلى Transition from Above: (التحول) عندما تقود النخبة الحاكمة التحول نحو الديمقراطية، والحكومة تكون أقوى من المعارضة، حيث يحدث التحول عندما يبادر النظام السياسي بالتحرر والتحول نحو الديمقراطية والإصلاحات تبدأ من أعلى، أي من أعلى هرم السلطة، مثل ما حدث في أسبانيا و البرازيل و تايوان.

2-الانهيار Collapse: (الإحلال) تباشر حركات المعارضة مبادرة تحقيق الديمقراطية، حيث تقود المعارضة الإطاحة بالنظام، والتغيير يحدث من الأسفل حيت تكون حركة الإصلاح في إطار النظام المنهار ضعيفة، أو غائبة، فالتحول الديمقراطي يكون نتيجة لأن المعارضة تكون قوية، والحكومة تفقد سيطرتها على الأوضاع،

حتى تنهار أو يطاح بها. كذلك الدعم الشعبي يكون عاملا مهما جدا، وكأحد العوامل الرئيسية للتحول، وأن يكون الجيش غير مستعد للدفاع عن النظام، وبالتالي التحول يقاد بالثورة، أو الإنقلاب، مثل ما حدث في البرتغال، واليونان، والأرجنتين، والفلبين.

3-التعاون Cooperative : (التحول الإحلالي أو الإحلال التحولي) الديمقراطية تكون نتيجة فعل مشترك بواسطة الحكومة وحركات المعارضة ،Government and Oppositions Movementsوالميزة الرئيسية في هذا النموذج من التحول هو اتفاق، أو مفاوضات، أو تسوية بين الحكومة والمعارضة، والإصلاحات تحدث نتيجة تعاون مشترك بين النخبة الحاكمة، والمعارضة، كما هو الحال في بولندا، وتشيكوسلوفاكيا.

4-التدخل الخارجي External Intervention: هذا الأسلوب من التحول يحدث عندما يطيح جيش خارجي بنظام سياسي، فالتدخل الخارجي يشترك بنفس خصائص نموذج الانهيار، غياب الإصلاحيين في النظام القائم، كذلك النظام القائم يكون معارضا للتغيير، كما كان عليه الحال في النظام العراقي، خلال فترة حكم صدام حسين. وفي حالة انهيار النظام السياسي، الحكام الذين أطيح بهم من سدة الحكم دائما مصيرهم إما القتل، أو النفي، أو السجن، كما هو الحال بالنسبة لصدام حسين الذي أعدم، أو نوريغا الرئيس الأسبق لبنما الذي سجن منذ إزاحته عن السلطة في عام 1990.

سادسا- نظريات التحول الديمقراطي:

تشير الأدبيات العامة حول عملية التحول الديمقراطي أن هناك ثلاث نظريات رئيسية تفسر عمليات التحول الديمقراطي وانماطها والعوامل والمتغيرات المؤثرة فيها وهي-:

1. المدخل التحديثي:

هو المدخل الذي يربط بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية، ذلك أن أغنى بلدان العالم هي البلدان الديمقراطية، وتاريخيا يعد آدم سميث في كتابه ثروة الأمم أول من عبر عن هذا الاتجاه من خلال دعوته لليبرالية السياسية باعتبارها شرطا أساسيا للأداء الفعال للسوق، الذي يعتبره محرك النمو الإقتصادي إلا أن العلمية الأكثر دقة وانتظاما لهذا المدخل، عالجها عالم الاجتماع السياسي الامريكي "ليبست" في بعض مقالاته، حيث يؤكد أن من نتائج التنمية الاقتصادية نشوء ولاء وطني، يترافق مع وجود قبول المؤسسات القائمة والتسليم بشرعيتها في اتخاذ القرارات الحاسمة، وتستخدم المدرسة التحديثية مؤشرات محددة كمتغيرات لا تلبث أن تنظم عملية متصاعدة، تساعد على ولادة الديمقراطية، أو تشبثها وتعزيزها، وتشمل هذه المؤشرات: دخل الفرد، مستوى الأمية انتشار التعليم، الحراك الاجتماعي وأدوات التنقل والاتصال. [9]

لقد تعرضت النظرية لعدة انتقادات أبرزها أن النمو الاقتصادي وحده غير كاف لإنتاج الديمقراطية، فهناك عوامل أخرى تؤثر في عملية التحول الديمقراطي مثل الخصوصية القومية، أو الثقافية، أو التبعية الاقتصادية، أو تجربة التحرر القومية بالإضافة إلى ضعف العلاقة السببية التي تربط بين النمو الاقتصادي

والتحول الديمقراطي، والعلاقة في الحالة احتمالية وليست سببية، فالاستنتاج الدي يقول إن مستوى عاليا من النمو الاقتصادي ليس من شأنه أن يقود بالضرورة إلى عملية تحول ديمقراطي.[10]

2. المدخل البنيوي:

يفترض أنصار هذا المدخل بأن المسار التاريخي لأي بلد نحو الديمقراطية الليبيرالية أو أي شكل سياس ي آخر وليتشكل ويتحدد أساسا وجوهريا بالبنى المتغيرة للطبقة والدولة والقوى الدولية ، وعبر القومية المتأثرة بنمط التنمية الرأسمالية وليس عن طريق مبادرات وخيارات النخب، لهذا نجد أن هذا المدخل يركز في دراسته على التشكيلات الطبقية والبنى الاجتماعية والتطور التاريخي لهما ضمن إطار علاقات القوى العالمية وتوازناتها، فاكتساب السلطة السياسية حسب هذه المدرسة يأتي عبر صراع الفاعلين الاجتماعيين ونهاية هذا الصراع هو بداية لتحقيق نوع من توازن القوى وبروز للطبقة الوسطى تمهيدا لظهور الديمقراطية.

وضمن هذا السياق، نجد دراسة بارنجتون مور Barington Moore بعنوان Social Origins Of » « Dictatorship And Democracy، أين حاولوا فيها إيجاد تفسير لاختلافالمسار السياس ي الذي اتخذته انجلترا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية (مسار الديمقراطية الليبيرالية) عن المسار الذي اتبعته اليابان وألمانيا (مسار الفاشية) وعن المسار الذي اتجهت إليه كل من روسيا والصين (مسار الثورة الشيوعية)، وهذا من خلال عملية التحول التدريجي التاريخي من مجتمعات زراعية إلى مجتمعات صناعية حديثة، وقد اعتمد في مقارنته هاته على تفاعل أربع بنى متغيرة للقوة والسلطة، ثلاث منها كانت : الطبقات الاجتماعية (الفلاحون)، طبقة ملاك الأرض الأرستقراطية، والبرجوازية الحضرية، بينما تمثلت البنية الرابعة في الدولة.[11]

3. المدخل الإنتقالي:

يركز أنصار هذا المدخل على النخب السياسية وعلى تحديد الطريقة التي يتم عبرها المرور من مرحلة الانتقال الأولى إلى الديمقراطية إلى مرحلة تعزيزها، فأنصار هذا المدخل أعطوا الأولوية لدراسة آليات الانتقال إلى الديمقراطية عوض البحث عن شروط الانتقال. وهذا ما انتهجته روستوا في مقاربته التاريخية التي قارن فيها بين عدد من البلدان في تطورها الشامل والتي ركز أساسا فيها على كل من تركيا والسويد واستنتج ان عملية الانتفال إلى الديمقراطية تمر عبر أربع مراحل:

-1/ مرحلة تعبئة وتحقيق الوحدة الوطنية: والتي لا يشترط فيها تحقيق اجماع بل يكفي الحصول على موافقة الأغلبية العظمى من المواطنين بتشكيل هوية سياسية.

-2/ مرحلة إعدادية هامة: ما يميزها هو الصراع العنيف بين كل من النخب الجديدة والنخب التقليدية المسيطرة، هذا العنف من شأنه أن يجهض الديمقراطية قبل ولادتها بل يمكن أن يمزق الوحدة الوطنية

تماما أما الاحتمال الثالث، فهو أن يتم حسم الصراع لصالح أي طرف من الأطراف مقابل القضاء على قوى المعارضة وسد الطريق أمام التحول الديمقراطي.

-3/ مرحلة القرار: في حالة عدم حسم الصراع في المرحلة السابقة ولم يتم يجاوز المرحلة الإعدادية تدرك حينئذ أطراف الصراع أن تبني قواعد ديمقراطية تمنح الجميع حق المشاركة في المجتمع السياسي وهي المعروفة بمرحلة القرار، هذا القرارليس نتاج القناعة لدى الأطراف المتصارعة بل هو مجرد وسيلة للتسوية.

-4/ مرحلة التعود: مع مرور الوقت تصبح الديمقراطية عادة لدى الأطراف المختلفة وخصوصا لدى الأجيال اللاحقة التي تترسخ لديهم كقناعة بعد أن يتم تجاوز المرحلة الانتقالية، وعندها فقط يمكن القول بأن الديمقراطية قد ترسخت كما يقول أصحاب المدخل الانتقالي.[12]

وقد تعرضت النظرية كغيرها للنقد من جانبين: [13]

الاول-: يتعلق بالجانب النخبوي لعملية التحول، بمعنى أنها عملية من أعلى، فهي تركز على النخب وتهميش الجانب المجتمعي في عملية التحول الديمقراطي.

الثاني-: يتعلق بالتوجه الإرادي بمعنى أن عملية التحول هي نتاج اختيار للاعبين الاساسيين مع تهميش للبنى والقيود التي تفرضها على اللاعبين.

سابعا - مؤشرات التحول الديمقراطي : [14]

يتحقق التحول الديمقراطي في الدولة إذا ما توفرت المؤشرات التالية:

1- وضع ترتيبات دستورية، ومؤسسية بين الفاعلين السياسين الرئيسين بشأن النظام السياسي الجديد.

2- إصدار دستور جديد، يلبي طموحات كل أفراد المجتمع.

3- إضفاء الطابع المؤسسي على مؤسسات الدولة .

4- تشكيل حكومة من خلال انتخابات حرة ونزيهة، تكون قادرة على ممارسة اختصاصاتها، بما يرسخ أهداف التحول الديمقراطي، بعيدا عن وجود أية قوى أخرى تتنازع صلاحيات السلطات التنفيذية، والتشريعية والقضائية .

5- بناء مجتمع مدني قوي، وظهور أحزاب سياسية ملتزمة بالقانون.

6- سيادة مبادئ: التداول على السلطة، التعددية الحزبية، التوازن بين السلطات، حكم القانون، استقلال السلطة القضائية، المحاسبة.

7- وأخيرا سيادة الثقافة السياسية في المجتمع، التي تحترم حقوق الإنسان، والمتمثلة في احترام حرية التعبير، وحرية الإعلام، وحرية التظاهر، وحرية ممارسة الشعائر الدينية، وسيادة القانون. وهو ما يكرس فكرة ترسيخ الديمقراطية وضمان عدم العودة لممارسات النظام السابق.

الدولة	فشل أونجاح التحول الديمقراطي
أنغولا 1975	فشل التحول الديمقراطي
أذربيجان 2005	فشل التحول الديمقراطي
تشيلي 1988	نجح التحول الديمقراطي
الصين 1989	فشل التحول الديمقراطي
غانا 1996	نجح التحول الديمقراطي
أندونيسيا 1998	نجح التحول الديمقراطي
إيران 1980	فشل التحول الديمقراطي
المكسيك 2000	نجح التحول الديمقراطي
بولندا 1981	فشل التحول الديمقراطي
صربيا 2000	نجح التحول الديمقراطي
جنوب إفريقيا 1994	نجح التحول الديمقراطي
كوريا الجنوبية 1987	نجح التحول الديمقراطي
تركيا 1982	نجح التحول الديمقراطي
أوكرانيا 2004	نجح التحول الديمقراطي

- **نماذج تاريخية من التحولات الديمقراطية الناجحة والفاشلة-**

ثامنا - تحديات التحول الديمقراطي :

1- عدم توفر الإرادة السياسية

2- البنى التقليدية القبلية

3- عدم وجود معارضة سياسية منظمة

4- غياب مؤسسات المجتمع المدني

5- الولاء للنظام السابق

6- ولاء المؤسسة العسكرية للنظام بدل الدولة

7- ضعف الثقافة السياسية[15]...مما يؤثر على الترسيخ الديمقراطي.

• •••